نواب علقوا عليها: كرامة الكويتيين خط أحمر

الفهد يوجه الجهات المختصة بالتحقيق في واقعة «الاعتداء على مواطن»

«رئاسة الأركان»: سنتأكد من سلامة جميع الإجراءات القانونية التي تم اتباعها من خلال التحقيق مع المعنيين

يأتي ذلك لحماية حقوق الأشخاص وضمانا لتحقيق العدالة ومحاسبة جميع من يثبت تقصيره

ضرورة تحري الدقة في التعامل مع أي أخبار مجهولة المصدر وأبوابنا مفتوحة دائما للتوضيح

الشيخ أحمد الفهد وجه بسرعة تشكيل لجنة تحقيق في الواقعة

مرزوق الغانم

في الوقت الذي تداولت فيه أنباء عن إلقاء القبض على أحد المواطنين واحتجازه لدى هيئة الاستخبارات والأمن بوزارة الدفاع، وجه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ أحمد الفهد الجهات المختصة في رئاسة الأركان العامة للجيش بتشكيل لجنة تحقيق خاصة للوقوف على صحة واقعة التحقيق مع أحد الأشخاص وما تضمنته من ملابسات.

وذكرت رئاسة الأركان العامة للجيش في بيان صحفي أمس الخميس إن ذلك يتم من خلال التحقيق مع المعنيين في هذا المجال ومعرفة حقيقة الواقعة وتفاصيلها والتأكد من سلامة كافة الاجراءات القانونية التي تم اتباعها.

وأضافت أن ذلك يأتي أيضا لحماية حقوق الأشخاص وضمانا لتحقيق العدالة ومحاسبة جميع من يثبت تقصيره أو تجاوزه في أداء مهام عمله المؤتمن عليه.

ودعت «رئاسة الأركان» الجميع إلى ضرورة تحري الدقة في التعامل مع أي معلومات أو أخبار مجهولة المصدر مؤكدة أن أبوابها مفتوحة دائما للاجابة والتوضيح حول كل ما يعتريه اللبس أو عدم الدقة من معلومات من خلال التواصل مع مديرية التوجيه المعنوي والعلاقات العامة أو من خلال متابعة ما ينشر عبر حساباتها الرسمية في شبكات التواصل الاجتماعي.

في السياق ذاته وجه النائب مرزوق الغانم سؤالاً إلى نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع في شأن استدراج مواطن كويتي من استراحة مقر عمله والقبض عليه واحتجازه يومي «2023/12/4،3» لدى هيئة الاستخبارات والأمن بوزارة الدفاع وإيذائه جسمانياً ومعنوياً لإكراهه على الإدلاء بمعلومات أو اعترافات غير صحيحة.

وجاء في نص السؤال:

نصت المادة 30 من الدستور على أن الحرية الشخصية مكفولة وتأكيدا لهذا الحق الدستوري نصت المادة 31 منه على أن لا يجوز القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون ولا يعرض أي إنسان للتعذيب أو للمعاملة الحاطة بالكرامة.

«كما نصت المادة 34 منه على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع. ويحظر إيذاء المتهم جسمانياً أو معنوياً».

نمى الى علمنا أنه تم استدراج مواطن كويتي من استراحة مقر عمله والقبض عليه واحتجازه يومي «2023/12/4،3» لدى هيئة الاستخبارات والأمن بوزارة الدفاع وإيذائه جسمانياً ومعنوياً لإكراهه على الإدلاء بمعلومات أو اعترافات غير صحيحة في انتهاك صارخ لأحكام الدستور والقانون.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1. ما مدى صحة واقعة القبض على المواطن المذكور أعلاه وتقييد حريته؟ اذا كانت الواقعة صحيحة، يرجى افادتي ان كان القبض تم تنفيذا لأمر قضائي صادر من الجهة المختصة قانونا أو بسبب حالة من حالات التلبس بارتكاب الجريمة المنصوص عليها قانونا.

2. هل هناك أوامر أو تعليمات شفوية أو كتابية صدرت من أي جهة بضبط واحتجاز المواطن المذكور أعلاه؟ إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي الجهة التي أصدرت تلك الأوامر؟

3. هل تم استدعاء المواطن المذكور أعلاه أو القبض عليه بإذن قانوني صادر من الجهة المختصة قانونا بإجراء التحقيقات مع العسكريين منتسبي الجيش؟ مع تزويدي بما يؤيد ذلك.

4. هل تم تقديم شكوى أو بلاغ ضد المواطن المذكور أعلاه لارتكابه احدى الجرائم المؤثمة وفقا لقانون الجزاء أو وفقا لقانون الجيش؟ مع تزويدي بنسخة من الشكوى أو البلاغ والجهة التي تقدمت بها.

5. هل تعرض المواطن المذكور أعلاه أثناء احتجازه للإيذاء الجسماني أو المعنوي أو تقييده بأصفاد حديدية وتغطية العين بقطعة من القماش أو تعرض لهتك عرضه لإكراهه على الإدلاء بمعلومات أو اعترافات غير صحيحة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي الإجراءات القانونية التي اتخذتها الوزارة حيال من قام بهذا الفعل وانتهاك كرامة المواطن الإنسانية وبما ينافي مواد الدستور وأحكام القانون؟

6. هل وجهت للمحتجز عبارات بذيئة أو سب وقذف بغرض تهديده أو ابتزازه او التأثير علي إرادته من قبل من قام باحتجازه أو التحقيق معه؟

7. هل تمت الاستعانة بعناصر من جهاز أمن الدولة أثناء احتجاز المواطن المذكور أعلاه واجراء التحقيق معه بغرض ترهيبه؟ اذا كانت الإجابة بنعم، تزويدي بالمسوغ القانوني لذلك أسماء من شارك في هذه الإجراءات غير القانونية.

8. هل تم تهديد المواطن أثناء التحقيق بالتعرض له ولزوجته ولأبنائه في حال تقديمه شكوى أو بلاغ الى الجهات القضائية المختصة عن واقعة تهديده وضربه والاعتداء عليه؟

9. ما سبب احتجاز المواطن بالمنشأة العسكرية المخصصة للتدريب الفني التابع لوزارة الدفاع؟ وهل هذا المبنى هو المقر المخصص للتحقيق من خلال الجهة المختصة قانونا بإجرائه؟ في حال كانت الإجابة بنعم. تقديم ما يؤيد ذلك.

10. هل أخلي سبيل المواطن المذكور أعلاه وعاد الى عمله أم ما زال موقوفا عن العمل مع تزويدي بسبب الإيقاف؟

وعلى الصعيد ذاته علق النائب مرزوق الغانم على الموضوع قائلا : «توجيه وزير الدفاع بتشكيل لجنة التحقيق بواقعة الخطف والتعذيب كان يفترض أن يكون فور علمه بالواقعة إن كانت هناك جدية، وليس بعد نصف ساعة من توجيهي للاسئلة».

واضاف: «عموماً أتمنى أن تكون اللجنة محايدة وأمينة في عملها و بانتظار نتائجها بعد تفريغ الكاميرات».

من جهته قال النائب متعب الرثعان: «إن صح خبر التعسف وتعذيب مواطن من استخبارات الجيش، فهذا لايحدث إلا بالدول البوليسية والقمعية، فدستورنا ونحن نرفض هذا الشيء رفضا قطعيا».

وخاطب وزير الدفاع الشيخ أحمد الفهد: «عليك التحقق من الأمر بأسرع وقت ومحاسبة من كان وراء هذا الفعل، كرامات المواطنين فوق أي اعتبار، فهي مصونة بالدستور والقانون».

بدوره قال النائب بدر سيار: «لن نسمح بامتهان كرامة أي مواطن تحت أي مبرر»، مضيفا «كنا على اطلاع وتواصل مع المواطن في موضوع التعدي على حريته.. وتواصلت مع وزير الدفاع الشيخ أحمد الفهد مباشرة والذي أكد مشكورا تشكيل لجنة تحقيق فور وقوع الحادثة للوقوف على مسبباتها واتخاذ الإجراءات اللازمة».

الغانم لوزير الدفاع: ما مدى صحة واقعة القبض على أحد المواطنين وتقييد حريته؟

توجيه الوزير بتشكيل لجنة التحقيق بواقعة الخطف كان يفترض أن يكون فور علمه بها

أتمنى أن تكون اللجنة محايدة وأمينة في عملها و بانتظار نتائجها بعد تفريغ الكاميرات

الرثعان: إن صح خبر التعسف وتعذيب مواطن فهذا لايحدث إلا بالدول البوليسية

بدر سيار: لن نسمح بامتهان كرامة أي كوتيي تحت أي مبرر..وتواصلت مع الوزير بهذا الشأن

«تمكين التحول الرقمي» ناقشت إستراتيجيات الحكومة بشأن الأمن السيبراني

«التشريعية» انتهت من تصوراتها لـ «النظام الانتخابي»: 5 دوائر بصوتين وقوائم نسبية

وفقا لهذا التصور فإن الناخب سيختار حتى 8 مرشحين 7 في قائمة ومرشح مستقل

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية

اللجنة ارتأت ترك تعديل تركيبة الدوائر لـ «المفوضية العليا» منعاً لتعارض المصالح

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها أمس، مجموعة من الاقتراحات بقوانين بشأن إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.

وحضر الاجتماع رئيس اللجنة النائب مهند الساير ومقرر اللجنة النائب د. عبدالكريم الكندري وأعضاء اللجنة النواب د. جنان بوشهري وأسامة الشاهين ود. عبدالعزيز الصقعبي وجراح الفوزان.

في هذا الإطار أكدت مصادر برلمانية لـ«الصباح» أن اللجنة انتهت من تصوراتها بشأن «النظام الانتخابي»، مشيرة إلى أن النظام الذي وصلت إليه اللجنة يقوم على نظامين أحدهما نظام «القوائم» والآخر «الترشح كمستقل».

وكشفت المصادر أن أن القائمة ستكون بحد أدنى 5 مرشحين وبحد أقصى 7 مرشحين، وبذلك يتاح للمرشح إما الترشح وفق نظام القائمة أو كمستقل.

أما نظام التصويت فقد أفادت المصادر إلى الناخب يحق له الإدلاء بصوتين وفق اختيارات مفتوحة، أحدهما للقائمة وآخر لمرشح مستقل، ويستطيع أن يكتفي بصوت واحد سواء للقائمة أو المرشح الفردي، كما يجوز له التصويت لقائمة ومنح صوته الآخر لمرشح من داخل القائمة التي صوت لها.

وأوضحت أنه وفق هذا النظام فإن الناخب سيختار حتى 8 مرشحين، 7 في قائمة ومرشح مستقل، مشيرة الى أن النجاح سيكون لمن حصل على أعلى الأصوات في كل دائرة انتخابية، سواء من القائمة أو الأفراد. وعن الداوئر الانتخابية، أفادت المصادر بأن اللجنة ارتأت إلى الابقاء على وضع الدوائر كما هو، خاصة وأن أي تعديل سيصطدم مع مبدأ تعارض المصالح، ورأت أن الأنسب أن يترك تعديل الدوائر للمفوضية العليا للانتخابات باعتبارها المعنية بذلك وفق قانون انشائها.

من جهة أخرى بحثت لجنة تمكين التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني في المؤسسات الحكومية خلال اجتماعها أمس الخميس تكليفها بدراسة ملف الأمن السيبراني وسياسة الحكومة بشأنه.

واستعرض الاجتماع استراتيجيات وخطط وأهداف الجهات الحكومية في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تطوير وتحسين الشؤون الإدارية والخدمية والفنية في قطاعات الدولة.

كما استعرض مدى جاهزية الكوادر الوطنية في التعامل معها، والربط المركزي بين الجهات الحكومية ووجود قاعدة بيانات مشتركة بينهم، وكفاءة وقدرة الأنظمة الإلكترونية الحكومية في التصدي للهجمات السيبرانية وتنبؤ حدوثها.

وحضر الاجتماع مختصون من المركز الوطني للأمن السيبراني، والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات، والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، والفرق المشرفة على تطبيقات «سهل – سهل أعمال – مركز تواصل – واصل».

رد الاعتبار و إلغاء الوكيل المحلي واستقالة الصرعاوي وتقارير لـ«المحاسبة» على جدول أعمالها

السعدون دعا إلى الجلسة العلنية ليومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين

أحمد السعدون

وجه رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون الدعوة لحضور الجلسة العادية العلنية ليومي الثلاثاء والأربعاء المقبلين عند الساعة التاسعة صباحاً، استنادا إلى المادة 72 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وستكون جلسة يوم الأربعاء امتدادا لجلسة الثلاثاء .

ويتضمن جدول أعمال الجلسة بالإضافة إلى الرسائل الواردة وعددها 15 رسالة والأسئلة البرلمانية تقارير اللجان البرلمانية التي سيتم مناقشتها ومن ضمنها إلغاء الوكيل المحلي وقانون رد الاعتبار وقانون الشركات للصناعات المتقدمة النفطية.

وادرج على جدول الأعمال استقالة نائب رئيس ديوان المحاسبة عادل الصرعاوي وعدد من تقارير ديوان المحاسبة السرية ومن بينها:-

تقرير ديوان المحاسبة عن مشروع إنشاء ميناء مبارك الكبير.

وتقرير ديوان المحاسبة بشأن البدل النقدي اثناء الخدمة بنوعيه « المدني والعسكري ».

وتقرير ديوان المحاسبة بشأن تكليف مجلس الأمة بشأن فحص كافة أعمال شركة مستشفيات الضمان الصحي «ضمان».

وتقرير ديوان المحاسبة بشأن تكليف مجلس الأمة فحص ومراجعة أعمال المحافظات الست وإيراداتها ومصروفاتها خلال العشر سنوات المالية الأخيرة.

وتقرير ديوان المحاسبة بإعداد تقرير دوري كل ثلاثة شهور ، لاحق لإجراءات صرف مكافأة الصفوف الامامية.